

Distr.
GENERAL

CCPR/C/79/Add.28
5 November 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

النظر في التقارير المقدمة من الدول الاطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد

تعليقات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

اليابان

١ - نظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في التقرير الدوري الثالث لليابان (CCPR/C/70/Add.1 و Corr.1 و Corr.2) وذلك في جلستها رقمي ١٢٧٧ و ١٢٨٠ المعقودتين يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ ، واعتمدت^(١) التعليقات التالية:

الف - مقدمة

٢ - تشني اللجنة على حكومة اليابان لتقريرها الممتاز ، الذي تم اعداده وفقا للمبادئ التوجيهية للجنة والمتملة بطريقة تقديم الدولة الطرف للتقارير وبتقديمها في موعدها . وتعرب اللجنة عن تقديرها الخاص لاشتراك وفد مختص من الحكومة اليابانية في نظر التقرير ، يتألف من خبراء في شتى المجالات المتملة بحماية حقوق الإنسان . وترى اللجنة أن المعلومات التفصيلية التي أتى بها الوفد لدى تقديمه للتقرير ، وكذلك الاجابات الشاملة التي قدمها ردا على الاسئلة التي اشارها أعضاء اللجنة ، أسهمت اسهاما كبيرا في جعل الحوار مثمرا .

٣ - وتلاحظ اللجنة مع التقدير أن الحكومة اليابانية قد قامت بعمل دعاية واسعة لتقريرها ، الأمر الذي مكن عدداً كبيراً من المنظمات غير الحكومية من الاحاطة بمحتوى التقرير ، والافصح عن شواغلها الخاصة . وبالإضافة الى ذلك ، كان البعض ممن تلك المنظمات حاضرا أثناء نظر اللجنة للتقرير .

باء - العوامل والصعوبات التي تؤثر في تنفيذ العهد

٤ - تلاحظ اللجنة أن الحكومة اليابانية تعاني أحيانا من صعوبات في اتخاذ تدابير لتنفيذ العهد بسبب عوامل اجتماعية شتى ، مثل المفهوم التقليدي للأدوار المختلفة للجنسين ، والعلاقة الفريدة التي تربط الافراد بالمجموعة التي ينتمون اليها ، والخصائص اللاشعورية الراجعة إلى تجانس السكان .

جيم - الجوانب الايجابية

٥ - تلاحظ اللجنة مع الارتياح النهج الجاد الذي اتبعته الحكومة اليابانية في تناول القضايا المتصلة بالحقوق المدنية والسياسية ، وتعهدتها بالوفاء بالتزاماتها بموجب العهد .

٦ - وترى اللجنة أن حالة حقوق الإنسان في اليابان قد تحسنت منذ نظر التقرير الدوري الثاني لتلك الدولة الطرف في عام ١٩٨٨ ، وأن هناك بوجه عام اهتماماً طيباً بحقوق الإنسان في ذلك البلد .

٧ - وزيادة على ذلك تلاحظ اللجنة ، مع التقدير ، أن اليابان تساعد بصورة ايجابية في تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الدولي . كما تلاحظ أن هناك وعياً في المجتمع الياباني بأحكام العهد ، ومما ييؤيد وجود هذا الوعي الاهتمام الذي أعربت عنه منظمات يابانية غير حكومية كثيرة بنظر اللجنة للتقرير الدوري الثالث لليابان .

دال - المواضيع الرئيسية الباعثة على القلق

٨ - تعتقد اللجنة أنه من غير الواضح أن العهد هو الذي سيفلب حكمه في حالة تناقضه مع التشريع الداخلي وأن أحكامه غير مدرجة بشكل كامل في الدستور . وزيادة على ذلك ، ليس من الواضح كذلك ما اذا كان قيد "المالح العام" الوارد في المادتين ١٢ و١٣ من الدستور سوف يطبق في موقف بعينه اتساقاً مع العهد .

٩ - وتعرب اللجنة عما يساورها من قلق بسبب استمرار وجود بعض الممارسات التمييزية في اليابان ضد جماعات اجتماعية مثل الكوريين المقيمين بصفة دائمة ، وأعضاء جماعات البوراكو ، والأشخاص المنتمين الى الاقلية الاينو . وأما شرط أن يحمل الاجانب المقيمون اقامة دائمة وثائق هويتهم في جميع الاوقات وإلا ارتكبوا جريمة معاقبا عليها ، بينما لا يسري ذلك على المواطنين اليابانيين ، فإنه لا يتفق مع العهد . وزيادة على ذلك ، فإن هناك تمييزا ضد الأشخاص الذين من أصل كوري وتايواني وأمضوا الخدمة في الجيش الياباني ولم يعودوا يحملون الجنسية اليابانية ، وذلك فيما يتصل برواتب تقاعدهم .

١٠ - وبالإضافة الى ذلك ، تعرب اللجنة عن قلقها ازاء الممارسة التمييزية الأخرى التي يبدو أنها مستمرة في اليابان ضد المرأة فيما يتعلق بأجر العمل ، وتلاحظ أنه ما زالت توجد بصفة عامة مشاكل فعلية متصلة بالتمييز . ولقد تحسنت بشكل محسوس حالة الأشخاص المصابين بأمراض عقلية ، ولكن ما زالت هناك مشاكل فيما يتعلق بحصولهم على عمل . وتسلم اللجنة بأن السلطات اليابانية اتخذت تدابير قانونية لمنع تلك الممارسات ، وأن هناك برامج شاملة لتعزيز تكافؤ الفرص . ومع ذلك ، يبدو أن هناك فجوة في اليابان بين اعتماد التشريع والسلوك الفعلي لقطاعات معينة من المجتمع . وتلاحظ اللجنة أن تسوية المطالبات المتعلقة بالتمييز ضد النقابيين النشطين تستغرق وقتا طويلا جدا .

١١ - ويساور اللجنة قلق خاص بسبب الاحكام القانونية التمييزية المتعلقة بالأطفال المولودين خارج نطاق الزوجية . وبوجه خاص ، تتعارض الاحكام والممارسات المتعلقة بنماذج قيد المواليد وسجل الأسرة مع المادتين ١٧ و٢٤ من العهد . لا يتفق التمييز المنصّب على حقهم في الميراث مع المادة ٢٦ من العهد .

١٢ - واللجنة منزعجة من جراء عدد وطبيعة الجرائم المعاقب عليها بالاعدام بموجب قانون العقوبات الياباني . وتذكر اللجنة بأن بنود العهد تتجه نحو إلغاء عقوبة الاعدام ، وبأن الدول التي لم تلغ بعد عقوبة الاعدام مقيدة بتطبيقها على أكثر الجرائم خطورة فقط . فضلا عن ذلك ، هناك أمور تشير مشاعر القلق فيما يتعلق بأحوال المحتجزين . وتجد اللجنة ، بوجه خاص ، أن فرض قيود غير لائقة على الزيارات والمراملات ، وعدم اخطار الأسرة بتنفيذ حكم الاعدام ، يتعارضان مع العهد .

١٣ - وتساور اللجنة مشاعر القلق من جراء عدم الالتزام على نحو كامل بالضمانات الواردة في المواد ٩ و١٠ و١٤ ، ذلك أن الاحتجاز قبل المحاكمة لا يحدث فقط في الحالات التي يتطلبها سير التحقيق ، ولا يوضع الاحتجاز فوراً وبصورة فعالة تحت رقابة

القضاء ، ويُترك تحت سيطرة الشرطة ؛ وفي أغلب الأحوال لا يتم الاستجواب في حضور محامي المحتجز ، ولا توجد قواعد تنظم طول الفترة التي يستغرقها ؛ ولا يخضع نظام السجن البديل (دايو كانفوكو) لرقابة أية سلطة منغلة عن الشرطة . وبالإضافة إلى ذلك لا تتوافر لممثلي المتهم القانونيين امكانية الاطلاع على جميع المواد ذات الصلة في سجل الشرطة بغية تمكينهم من إعداد الدفاع .

١٤ - وتغرب اللجنة عن أمغها لما يبدو من أن بعض القوانين والقرارات تنحو إلى تقييد احترام الحق في حرية التعبير .

١٥ - وتلاحظ اللجنة مع القلق استبعاد الكوريين من مفهوم الحكومة عن الاقلييات . وهذا ما لا يبرره العهد الذي لا يقصر مفهوم الاقلية على مواطني الدولة المعنية .

هاء - اقتراحات وتوصيات

١٦ - توصي اللجنة بأن تصبح اليابان طرفاً في كل من البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة .

١٧ - كما توصي اللجنة بتعديل التشريع الياباني المتعلق بالأطفال المولودين خارج نطاق الزواج ، وبإلغاء الأحكام التمييزية الواردة فيه ، حتى يتسق مع أحكام المواد ٢ و٢٤ و٢٦ من العهد . ويتعين إلغاء جميع القوانين والممارسات التمييزية التي ما تزال موجودة في اليابان ، وذلك اتساقاً مع المواد ٢ و٣ و٢٦ من العهد . وينبغي للحكومة اليابانية بذل الجهود للتأثير على الرأي العام في هذا الصدد .

١٨ - وتوصي اللجنة كذلك بأن تتخذ اليابان التدابير الرامية إلى إلغاء عقوبة الاعدام ، وفي الوقت نفسه ينبغي قصر تطبيق تلك العقوبة على أكثر الجرائم خطورة ، وإعادة النظر في ظروف المحتجزين المحكوم عليهم بالاعدام ، وتحسين التدابير الوقائية الرامية إلى مكافحة أي نوع من أنواع إساءة معاملة المحتجزين .

١٩ - وبغية ضمان التطبيق الكامل للمواد ٩ و١٠ و١٤ من العهد ، توصي اللجنة بأن تعمل اليابان على أن تتسق اجراءات ما قبل المحاكمة والعمل بنظام السجن البديل (دايو كانفوكو) مع جميع متطلبات العهد ، وبوجه خاص احترام جميع الضمانات المتعلقة بتسهيلات إعداد الدفاع .
